الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-06

شروط إيداع قوائم الترشيحات

منذ 44 ثانية جمال سلطاني | سبق برس

نشرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في بيان لها الشروط الواجب توفيرها من طرف الأحزاب السياسية لقبول إيداع قوائم الترشيحات لتشريعيات 12 جوان القادم الترشيحات لدى مندوبيات السلطة المستقلة في جميع الدوائر الانتخابية عبر 58 ولاية.

واشترط بيان السلطة الوطنية للإنتخابات أن تزكى كل قائمة مترشحين تقدم تحت رعاية الاحزاب السياسية بعدد من التوقيعات لا يقل عن خمس و عشرين ألف توقيع فردي لناخبين مسجلين في القوائم الانتخابية، و يجب أن تجمع التوقيعات عبر 23 ولاية على الاقل، و يجب ان لا يقل عدد التوقيعات في كل ولاية عن ثلاثمائة توقيع، استنادا إلى القانون العضوي للإنتخابات.

وأضاف نفس المصدر انه عند الانتهاء من جمع التوقيعات الخاصة بكل ولاية "يجب ان تقدم الاستمارات الى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المنصوص عليها في المادة 266 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، أي القاضي رئيس لجنة الانتخابات الولائية المختص إقليميا، الذي يقوم وفقا لأحكام المادة 202 من ذات القانون العضوي ، بمراقبة التوقيعات و التأكد من صحتها، و يعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه الى ممثل قائمة المترشحين المخول قانونا".

و فيما يخص إيداع ملفات الترشح، اوضحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أنه "يجب على الاحزاب السياسية، قبل إيداع أي قائمة ترشيحات أن تكون قد تحصلت فعليا على 23 محضر مراقبة التوقيعات طبقا للشروط المنوه عنها في المادة 316 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات تفاديا لرفضها طبقا للمادة 206 من ذات القانون العضوي التي تلزم منسق المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الفصل فيها خلال ثمانية أيام كاملة ابتداء من تاريخ إيداع الملف" يضيف ذات البيان .

بعد تجديد التزامه بنزاهة التشريعيات المقبلة

الأحزاب تثمن تعهد الرئيس بحماية الصندوق

أعربت الطبقة السياسية عن ارتياحها لتطمينات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بخصوص نزاهة العملية الانتخابية، داعية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومعها الإدارة وكل المتدخلين في العملية الانتخابية، إلى الوفاء بالتزامات رئيس الجمهورية المتعلقة بشفافية اقتراع 12 جوان القادم. وفي هذا السياق، أكد رؤوف معمري المكلف بالإعلام في جبهة المستقبل قائلا "لدينا ثقة كبيرة في رئيس الجمهورية"، موضحا "وهذا ما عبر عنه رئيس الحزب في أكثر من مناسبة". وبخصوص تطمينات رئيس الجمهورية قال معمري في تصريح لـ«البلاد" "تتمنى ذلك، وهذا هو هدفنا المتمثلة في الوصول إلى انتخابات نزيهة وشفافة". وقال معمري "إن جبهة المستقبل ترى أن أساس بناء الجزائر الجديدة التي تكون مؤسساتها شرعية وقوية هي الانتخابات النزيهة والشفافة"، مضيفا "أيضا من خلالها يسترجع المواطن الثقة في مؤسساته بعد أن فقدانها منذ مدة طويلة". وفيما يتعلق بسير العملية الآن من طرف سلطة الانتخابات أوضح معمري "لا نستطيع الحكم عليها الآن، ولكن أقول إن كل المسؤولية تقع على عاتقها"، خاصة حسبه أنها "أصبحت تتصرف بصفة مباشرة في كل ما يخص الانتخابات، ووضع تحت تصرفها كل الإمكانيات المادية والبشرية، ما يعني كل الشروط والظروف متوفرة". أما القيادي في حزب تجمع أمل الجزائر، والنائب السابق، بن يوسف زواني، فقال لـ«البلاد" "نحن لا نشك في نية الرئيس بنزاهة الانتخابات"، مضيفا "ولكن النزاهة مربوطة بكل المشاركين في العملية الانتخابية من السلطة مستقلة لتنظيم الانتخابات، وأيضا المصالح الإدارية ومختلف الواقفين على الصناديق وحتى المترشحين أنفسهم وبالأساس المصالح القضائية"، ويرى زواني أن "نزاهة الانتخابات سلوك يلمس في الميدان ومربوط بقوة المراقبة من المترشحين والمنظمين وكل المسؤولين المنخرطين من بعيد أو من قريب"، مضيفا "كما هو مربوط بإرادة فوقية قوية تفعل القوانين لمعاقبة المزورين".

ومن جانبه، أكد رئيس مجلس شورى جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، أن "تصريحات رئيس الجمهورية مهمة وإيجابية"، وقال "نتمنى أن تترجم تطمينات رئيس الجمهورية على أرض الواقع، خاصة وأن الإرادة السياسية متوفرة"، معقبا بالقول "لكن هناك متدخلين كثرا في العملية الانتخابية من إدارة والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات". ويرى بن خلاف في هذا الجانب "إن سلطة الانتخابات كانت بدايتها متعثرة". وحذر بن خلاق قائلا: "نحذر من أذناب العصابة التي قد تسعى لعرقلة الانتخابات كما عرقلت العديد من المساعي التي انطلقت"، مضيفا "نحن نعتبر تصريحات الرئيس مهمة وإيجابية وندعو الجميع لتجسيدها في الميدان"، مؤكدا "لأن هدفنا هو تطليق التزوير الانتخابي". وأضاف "على جميع مؤسسات الدولة أن تلتزم بهذه الطمينات التي أطلقها الرئيس تبون للطبقة السياسية". وأكد القيادي والمكلف بالإعلام في حزب جيل جديد، حبيب براهمية، أن تصريحات رئيس الجمهورية في حواره الدوري مع وسائل الإعلام "شيء جيد أن يضع رئيس الجمهورية ثقل الكلمة الرئاسية ليضمن نزاهة العملية الانتخابية". وأضاف المتحدث لـ«البلاد" أن "حزب جيل جديد شارك في إعطاء الانتخابات التشريعية أكبر قدر من المصداقية من خلال المشاركة في دسترة سلطة الانتخابات والمشاركة في صياغة قانون الانتخابات الجديد، من خلال إيجاد نصوص قانونية توفر أكبر قدر من ضمان نزاهة العملية الانتخابية". أما القيادي في حركة مجتمع السلم، عضو المكتب الوطني، بوعبد الله بن عجمية، قال "نتمنى أن تجسد الإرادة السياسية المعبر عنها من قبل رئيس الجمهورية"، وأضاف "رئيس الحركة سبق أن أكد أنه خلال لقائه برئيس الجمهورية طمأنه وقدم تعهده الشخصي بأن تكون الانتخابات القادمة نزيهة"، مضيفا "ما يهمنا هو نزاهة الانتخابات والذي فاز نرحب به ونهنئه"، لذلك يؤكد بن عجمية "نحن سعداء بهذا الالتزام من طرف رئيس الجمهورية وننتظر تجسيده في الميدان".

للتذكير، فإن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أكد خلال لقائه الدوري مع وسائل الإعلام على ضرورة أن تكون الانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 يونيو المقبل "نزيهة" و«شفافة"، مشيرا إلى أن "عهد الكوطات انتهى".

ع بن

هيئة شريف تنشر قرارا يوضح الإجراء

الترخيص للمترشحين التنازل عن شرط المناصفة

نشرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قرارا يتعلق بتخفيض شرط المناصفة في القوائم الانتخابية المنصوص عليه ضمن المادة 191 من قانون الانتخابات. وأوضح القرار الموقع من طرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شريف، في القرار الموجه للمنسقين الولائيين وممثلي القنصليات الدبلوماسية، أن السلطة تعلم بأنه يمكن القوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية او القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب، أن تطلب من سلطة الانتخابات إفادتها بترخيص لشرط المناصفة.

ويقدم الطلب بمنح ترخيص قصد الإفادة من شرط المناصفة ضمن ملف الترشح المودع من طرف المترشح الموكل من الحزب أو من طرف المترشح الموكل من مترشحي القائمة المستقلة، لدى منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة أو مندوبية السلطة المستقلة في المناطق الجغرافية الأربعة في الخارج.

وأكد قرار محمد شريف أنه في هذه الحالة "يوافق منسق المندوبية الولائية أو منسق المنطقة الجغرافية المعنية في الخارج على الطلب المقدم قصد الإفادة من شرط المناصفة".

وذكر محمد شريف في قراره، بأنه "يجب على منسقي المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة ومنسقي مندوبيات السلطة المستقلة في المناطق الجغرافية الأربعة دراسة قوائم الترشح ضمن الآجال المقررة قانونا".

أمين.ن

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

أكد أن الشعب سيكرس خيارته خلالها.. قوجيل:

التشريعيات القادمة تسمح باستكمال بناء المؤسسات

كد رئيس مجلس الأمة صالح قوجيل، أمس، أن الجزائر خرجت من المرحلة الانتقالية بشكل نهائي، بعد الانتخابات الرئاسية الماضية، كونها حققت مطالب الحراك المتمثل في تطبيق المادتين 7 و8 من الدستور، مشيرا إلى أن استكمال بناء المؤسسات سيتحقق بعد الانتخابات التشريعية القامة.

وأوضح قوجيل، في كلمته الافتتاحية لأشغال اليوم البرلماني الخاص بموضوع "القناة البرلمانية.. جسر بين الشعب وممثليه ورهان سياسي إعلامي" المنظم بمجلس الأمة، أن هناك ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة، بفضل الصلاحيات التي كرسها الدستور الجديد والصلاحيات التي منحها للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والتي ستكرس، حسبه، الشفافية والديمقراطية الحقيقية. وذكر في هذا السياق، بالضمانات التي أعطاها السيد رئيس الجمهورية في لقائه الدوري مع الصحافة الوطنية، حيث أكد على أن الأغلبية التي سيزكيها الشعب هي التي ستنبثق عنها الحكومة القادمة.واعتبر رئيس مجلس الأمة، أن "الجزائر في مرحلة هامة، ولهذا يتوجب عليها استخدام الإعلام للتعبير عن موقفها والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية"، معتبرا الإعلام الرهان الحقيقي في الحفاظ على استقلالية القرار السياسي، كونه أساس السيادة الحقيقية لأي دولة.

وأشار السيد قوجيل، إلى أن القناة البرلمانية القادمة ستكون فضاء لتكريس الرقابة التشريعية على الحكومة، وفضاء لتغطية الأشغال والنشطات الخاصة باللجان، بالإضافة إلى الدفاع عن الدبلوماسية البرلمانية التي ترافق جهود الدبلوماسية الرسمية في إعلاء المصلحة الوطنية في البرلمانات الدولية. كما تعنى القناة البرلمانية أيضا، حسبه، بالتاريخ وأمجاده.

شريفة عابد

عبد الرحمان بن شريط لـ «الجمهورية» :

«محطة الانتخابات التشريعية ستحقّق نقلة نوعية»

• «خصوصية الاستحقاق المقبل تكمن في كونه أول انتخابات بعد انهيار جدار العصابة»

مكتب العاصمة: كهينة عارش

أكّد، الدكتور عبد الرحمان بن شريط، أستاذ الفلسفة السياسية بجامعة الجلفة، أن محطة الانتخابات التشريعية المقبلة «من السهل أن تحقّق النقلة النوعية» المنتظرة، وذلك بالنظر إلى «الفساد والتدهور الذي وصلت إليه الغرفة السفلى للبرلمان خلال فترة العصابة»، مبرزا، أن « الحكم على نزاهة الانتخابات ومصداقيتها سابق لأوانه والعبرة بالنتائج، معتبرا، أن خصوصية الانتخابات التشريعية المقبلة تكمن في «كونها أول استحقاق تشريعي بعد انهيار جدار العصابة ووصول الرئيس عبد المجيد تبون لسدة الحكم».

وأوضح، الدكتور، عبد الرحمان بن شريط، أستاذ الفلسفة السياسية ، أمس، في اتصال جمعه مع «الجمهورية»، بشأن الانتخابات التشريعية المقبلة والضمانات التي قدمتها السلطة على لسان مسؤوليها، أن الحديث عن نزاهة وشفافية الانتخابات التشريعية «سابق لأوانه والعبرة بالنتائج وبمدى احترام قواعد الفرز وحماية صناديق الاقتراع من أي عمليات الغش والتزوير التي سادت خلال العهد البائد»، مضيفا، أن «العبرة تتوقف كذلك عند مدى إقبال الجماهير على صناديق الاقتراع وفي كونها هل ستستقطب الشارع بصورة كبيرة أو لا». معتبرا، أن الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها في 12 جوان المقبل من شأنها «تحقيق نقلة نوعية بكل سهولة بالنظر إلى الحالة المزرية التي وصل إليها المجلس الشعبي الوطني»، والذي وصف بكونه «برلمان الحلاقات» و«الشكارة» وأسوأ دورة تشريعية في تاريخ الجزائر بسبب طغيان المال الفاسد ورجال الأعمال المفسدين عليه ووصولهم إلى قبة البرلمان بطرق ملتوية يعرفها الكبير والصغير.

لتبقى خصوصية الانتخابات التشريعية المقبلة، تكمن في كونها أول استحقاق تشريعي يأتي بعد انتخاب، عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية، وانهيار رؤوس العصابة الواحد تلوى الآخر، بعد حراك 22 فيفري الذي أسقط نظاما بأكمله وطالب برحيل العصابة وبالتغيير نحو الأفضل.

كما، أبدى، الدكتور عبد الرحمان بن شريط، أمله في أن يحقّق البرلمانيون القادمون نقلة نوعية في التشريع ونقل الانشغالات الحقيقية للمواطن مقارنة بالوظيفة السياسية المزرية التي وورثناها من العهد البائد، مبرزا، « ضرورة أن تتحرر الغرفة السفلى للبرلمان من السلطة وأن يقوم بدوره كاملا ويمثل تطلعات الشعب وآماله في تحقيق التغيير المنشود والوصول إلى الجمهورية الجديدة التي طالما حلم بها الشهداء ويتطلّع جيل الاستقلال العيش فيها بسلام وأمان. وحتى نضع حدا للممارسات السياسية السابقة والتي أدخلت الجزائر في دوامة كبيرة، خرجت منها بفضل حراك 22 فيفري الذي قلب موازين القوى وأحبط مخططات كانت ستوصل الجزائر إلى الهاوية...، يجب أن تسير السلطة في مسعى النزاهة والمصداقية والشفافية باعتبار أن السلطة والشعب في الوقت الحالي ليس لهما خيار آخر سوى العمل جنبا إلى جنب من أجل بناء لبنات الجمهورية الجديدة، السلطة بتوفيرها لمعايير الشفافية والنزاهة والشعب بالاستجابة للنداء والذهاب بقوة لصناديق الاقتراع واختيار من يمثلهم في الغرفة السفلى للبرلمان.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

LE Pr LAÂROUSSI, ENSEIGNANT EN SCIENCES POLITIQUES

«RÉHABILITER LA CRÉDIBILITÉ DE L'ACTE DE VOTE»

«L'article 88 interdit à tout candidat à une élection à un mandat national ou local, de recevoir, d'une manière directe ou indirecte, des dons en espèces, en nature ou toute autre contribution, quelle qu'en soit la forme, provenant d'un État étranger ou d'une personne physique ou morale de nationalité étrangère», indique le Pr Laâroussi, enseignant en sciences politiques .

Propos recueillis par Soraya Guemmouri

El Moudjahid : ***Quelles sont les garanties qu'offrent les textes actuellement en vigueur en vue d'assurer la transparence des futures élections ?***

Pr Rabah Laâroussi : Les garanties sont nombreuses. Les amendements de la loi organique relative au régime électoral peuvent constituer de réelles garanties en matière de lutte contre la corruption et les pots-de-vin, et, en particulier, durant les campagnes électorales. Ces amendements viennent réhabiliter l'acte de vote par de nouveaux articles pouvant motiver les citoyens à se rendre plus nombreux aux urnes et de se présenter aux élections.

Cette tentative de réhabilitation de l'acte de vote était nécessaire, en raison de l'abstention devenue un phénomène mondial qui se reproduit généralement à chaque rendez-vous électoral. L'autre garantie concerne les tâches de supervision et d'examen des listes de candidats, qui, pour la première fois, sont confiées à l'Autorité nationale indépendante des élections, laquelle a pour mission, notamment d'exprimer son opinion à ce sujet, que ce soit en donnant son approbation ou en rejetant ces listes, sachant que précédemment, cette opération était du ressort exclusif du ministère de l'Intérieur.

C'est donc une garantie de transparence. La loi a accordé des garanties en cas de rejet des dossiers de candidature, à travers l'introduction de recours devant les tribunaux administratifs dans un délai de trois jours.

La loi interdit aux entreprises ou aux hommes d'affaires de financer des campagnes électorales. L'article 88 stipule qu'il est interdit à tout candidat à une élection à un mandat national ou local, de recevoir, d'une manière directe ou indirecte, des dons en espèces, en nature ou toute autre contribution, quelle qu'en soit la forme, provenant d'un État étranger ou d'une personne physique ou morale de nationalité étrangère. À ceci s'ajoute le changement du mode électoral, en passant du vote proportionnel sur la liste fermée au vote proportionnel sur la liste ouverte. Ce ne sont-là que des points parmi d'autres qui augurent d'une transparence totale des prochaines législatives.

Que préconisez-vous pour optimiser la régularité du scrutin ?

Il serait souhaitable que l'Autorité indépendante explique et simplifie davantage les différentes étapes du processus électoral, pour hisser le niveau de prise de conscience politique au rang voulu en matière de sensibilisation des populations à l'importance du processus électoral, d'autant plus que l'Algérie connaîtra un nouveau mode électoral.

Il est nécessaire de traduire le contenu des textes dans la pratique en protégeant le vote de l'électeur, à travers la consécration efficace de la neutralité de l'Administration pendant l'ensemble du processus électoral, et en particulier au niveau local.

Il est également question d'être rigoureux en frappant d'une main de fer quiconque ose transgresser ou faire obstruction, avec des preuves à l'appui, au processus électoral. Face à ces cas de figure éventuels, il faudrait appliquer les sanctions prévues.

Il est important d'adopter un discours qui puisse redonner confiance aux citoyens, à travers une nouvelle approche qui fait de la participation citoyenne, un acteur fondamental de la gestion des affaires publiques.

Qu'est-ce qui caractérise le prochain scrutin et quelle est la différence entre les législatives du 12 juin 2021, et les huit autres législatives précédentes ?

En prévision du vote du 12 juin prochain et par rapport aux élections précédentes, la porte sera grande ouverte, en vertu des dispositions de la nouvelle loi, à des listes indépendantes, et ce fait conduira à la dispersion des voix ; ce qui, à son tour, contribuerait à leur exclusion du fait de ne pas obtenir les 5% qui leur permettent d'entrer dans la compétition électorale pour ces législatives. Par voie de conséquence, il ne resterait en lice que les partis traditionnels qui sont vraiment plus organisés et qui sont au demeurant plus présents dans l'arène politique et électorale.

S. G.